

## توطئة

هذه الدراسة هي أطروحة دكتوراه تم إنجازها باللغة الإنجليزية ما بين عامي ١٩٨٥م - ١٩٨٨م في جامعة إكستر University of Exeter في المملكة المتحدة<sup>(١)</sup>، وهي تمثل محاولة لرصد مسيرة وتطور أبرز التيارات الإسلامية السنية والشيعية على الساحة الكويتية في الفترة بين عامي ١٩٥٠م و١٩٨١م، والتي لعبت ولا تزال دورًا مؤثرًا في حراكه الاجتماعي والسياسي والثقافي وذلك في حقبة تاريخية مثلت إحدى أهم حقب تكوين المجتمع الكويتي، وانتقاله من مجتمع بسيط في تركيبته الاجتماعية والفكرية والسياسية إلى مشروع مجتمع ودولة حديثة، تطورت عملية بنائها خلال العقود المنصرمة وفق متغيرات هيكلية، عززها النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته بعد اكتشاف النفط، وما تلاه من تداعيات اجتماعية، أبرزها النمو المتزايد للتعداد السكاني وتنوع تركيبته وما أعقبه من تطور في هيكلية الجهاز الإداري للدولة ومن ثم الهيكل السياسي.

ورصد هذه التطورات الاقتصادية والديمغرافية، التي لم يصاحبها تطور ثقافي واجتماعي وسياسي موازٍ لها من أجل تحقيق التوافق والاندماج بين مكونات وعناصر المجتمع؛ مما مثل صدمة كبيرة نتيجة لهذا التغير السريع، كان أبرز تجلياتها استشرأء إشكالية غياب الرؤية، وفقدان الإدارة القادرة على استيعاب هذه المتغيرات والمستجدات.

يُنشر هذا البحث بعد مرور ما يزيد على ربع قرن على إنجازهِ، لذا قد

---

(١) Al-Zumai, Ali Fahed, The intellectual and historical development of the Islamic movement in Kuwait 1950-1981, Thesis (Ph.D.), University of Exeter, 1988.

يواجه القارئ عددًا من التساؤلات نتيجة للفجوة الزمنية بين فترتي الكتابة في عام ١٩٨١م والنشر في عام ٢٠١٦م، لعل أبرزها:

احتمال وجود تباين واختلاف بين ما توصلت إليه الدراسة من نتائج في حينها وبين الواقع الراهن ومدى اتساقه مع التحليل المتبع. مع ما قد يطرأ على مواقف الباحث وقناعاته الشخصية من تغير وتطور، وتأثير ذلك على تحليله للنتائج.

على الرغم من ذلك، يعتقد الباحث أن التحليل والنتائج التي قدمتها الدراسة في حينها لم يطرأ عليها تغييرات تحول دون الاستفادة منها أو أن تقدم إضافة للقارئ المعاصر، كما أن مؤشرات الدراسة والنتائج التي تم التوصل إليها، أثبتت الواقع اقترابها كثيرًا من الحقيقة.

وكون نشر مثل هذه الدراسات تشتبك وتتفاعل عادة في مجتمعاتنا ودولنا مع كثير من التساؤلات التي تصل إلى درجة التشكيك حول مثل هذه الأعمال والأهداف التي خلفها، فقد يكون من الأجدى الإجابة على هذه التساؤلات ابتداءً؛ لإعطاء القارئ المتسائل فسحة من الإجابات المباشرة التي قد تريحه وتساعد في قراءة هذا العمل.

وأول تساؤل قد يتبادر للقارئ، ما انتماء الكاتب الفكري، وما أثر هذا الانتماء على الدراسة؟

إن الكاتب لا يزال يتبنّى ذات المعايير التي بنى عليها قناعاته السابقة قبل ٣٥ سنة، عندما بدأ يسرد مروية ومسيرة المجتمع الكويتي وتياراته الفكرية الإسلامية... منطلقًا من انتماء عروبي إسلامي تجديدي، دون أن يخفى هذا الانتماء، أو يدّعي التجرد المطلق مع محاولته التشبث بالموضوعية العلمية قدر المستطاع.

يتمنى الكاتب أن يكون قد نجح في تناول موضوع الدراسة من داخل الإطار الفكري الإسلامي وليس من خارجه؛ فهو يرى نفسه ابن ونتاج هذا التيار الإسلامي وإن اختلف مع بعض أفكاره وبرامجه في كثير من الأحيان، اختلاف الناقد والمراجع لهذه الأفكار والأطروحات بنية المساهمة والدعوة لتجديدها، وربما تقويمها من الداخل، أو حتى تجاوزها إذا اقتضت

الحاجة، ومحاولة اقتراح البدائل لها، إذ تتمحور قناعاته حول رفض الجمود والانغلاق، ومن ثم حتمية تجديد الفكر والممارسة كسبيل للانعتاق من تردي الأوضاع في مجتمعاتنا، تأسيساً على مقاصد الشريعة الإسلامية ووكلياتها.

وضع هذا التوجه الكاتب في مأزق ومواجهة مع الكثير من أقرانه وزملائه من الإسلاميين منذ عقود حول فكرة المراجعة والتجديد؛ التي يرى الكثير منهم أنها دعوة لتمييع وتحجيم المشروع الإسلامي، فيراها بعضهم دعوة لانحراف عقدي، وآخرون يرونها دعوة لتمييع سياسي.. وهلم جرا.

لم يقتصر اختلاف الباحث على الإسلاميين، بل تجاوز ذلك إلى غيرهم من القوى السياسية والفكرية الأخرى، نتيجة لتحفظهم على أي مشروع إسلامي؛ خوفاً من أن ينتهي إلى دولة دينية، تدعي الحكم باسم الله، ومن ثم ترفض أي رأى مخالف لها، فتلغي التعددية الفكرية وتقيّد الحريات وتعتدي على مبدأ سيادة الأمة.

على أن ما يتبناه الكاتب من أفكار - في حقيقة الأمر - يخالف هذا الطرح بشكل جذري، بل يدعو الباحث إلى تبني مشروع عروبي إسلامي تجديدي حضاري، وفق رؤية مستقبلية، تكون أبرز ملامحها التمييز بين البشري والمقدس، والإيمان بمدنية الدولة وسيادة الأمة «التي هي حسب ما يراه الكثيرين من علماء الأمة بأنها أداة تعبير وتفسير للدين ومناهج تطبيقه ممثلة في أن إجماع الأمة هو الأصل الثالث من أصول الفقه الإسلامي بعد القرآن والسنة»<sup>(٢)</sup>، والقبول بالتعددية الفكرية والسياسية والدينية باعتبارها قيماً إسلامية كبرى، وانطلاق عمليات التغيير من المجتمع لينخرط عن رضا واختيار وطوعية في مشروع نهضة حضارية دون الانقضاض على الأنظمة السياسية أو محاولة فرض التغيير من أعلى بالقوة، وهي الاستراتيجية التي أثبتت كثير من التجارب الإنسانية الحديثة والمعاصرة فشلها.

وكذلك قد يطرح من ضمن التساؤلات والهواجس، تساؤل منطقي لدى القارئ مفاده: ما الذي منع الباحث من ترجمة ونشر رسالته خلال تلك الفترة

---

(٢) عبد الرزاق السنهوري، فقه الخلافة وتملورها لتصبح عصبة أمم شرقية، تحقيق: توفيق محمد الشاوي ونادية عبد الرزاق السنهوري، منشورات الحلبي الحقوقية، ومؤسسة الرسالة، لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨م، ص ٣٨٦.

الزمنية الطويلة؟ وما يرتبط به من سؤال أكثر منطقية: ما الذي استجد الآن لكي يتم النشر؟

تفرض هذه التساؤلات على الباحث أن يقدم إجابة وافية، حتى وإن كانت تمس أبعادًا فكرية وشخصية، فقد كان الباحث في فترة إعداد البحث أحد عناصر الحراك الإسلامي في الكويت، وكان ناشطًا في هذه التيارات في وقت مبكر من عمره، فانخرط في النشاط النقابي الطلابي في منتصف السبعينيات، ثم اشتغل بالعمل السياسي العام، وامتد هذا النشاط بأوجهه الحركية والتنظيمية حتى النصف الأول من ثمانينيات القرن الفائت والذي شهد ذروة ما أطلق عليه الصحوة الإسلامية لدى الفصائل السنية والشيعة على السواء، والتي تمثلت في الانتشار الواسع لهذه التيارات وتواجدها المؤثر على الساحة الاجتماعية والثقافية والسياسية ابتداءً من المساجد إلى المدارس والجامعات والبرلمان بل ومعظم مؤسسات الدولة بشكل مباشر وغير مباشر.

وقد مثل هذا الانتشار مناخًا مؤاتيًا لإثارة الكثير من المواجهات والتحديات الفكرية والسياسية بين هذه التيارات ومنافسيها على الساحة؛ مما أثار الكثير من التساؤلات في حينها حول أهداف ورؤى وبرامج ومشاريع هذه التيارات، وهي تساؤلات أصبحت أكثر إلحاحًا في ظل تطور المواجهات بين فصائلها وداخل إطارها العام سواء «السنية - السنية» أو «الشيعة - الشيعة»، أو «السنية - الشيعة»، أضف إلى ذلك المواجهة مع القوى الأخرى غير المحسوبة على التيار الإسلامي بمختلف فصائلها الفكرية والثقافية والسياسية.

في ظل هذا الحراك المشحون بالمتناقضات والمواجهات التي لا تنفك تعلن عن نفسها المرة تلو الأخرى. كان نشر الرسالة في مثل تلك الأجواء المشحونة، كان قد يفقدها موضوعيتها ويضعها في دائرة التحيز في نظر الكثيرين.

ومما زاد من حجم هذا الضغط، كون الكاتب يرضخ تحت ضغوط أخرى فرضها عليه واجبه المهني والأخلاقي لكيفية التعامل مع هذه التيارات بموضوعية وتجرد، انطلاقًا من أنه كان يشغل منصبًا وظيفيًا في مؤسسة رسمية - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - تعنى وتتفاعل مع التيارات

بمختلف فضاءاتها الحركية وبرامجها الدينية ومعتقداتها الفكرية والتنظيمية .

والآن يبقى الشطر الأخير من السؤال الرئيس السابق طرحه يبحث عن  
إجابة: ما الذي استجد الآن لكي يتخذ الباحث قراره بالنشر؟

في محاولة للإجابة على هذا التساؤل يمكن القول إنه قد طرأت العديد  
من المستجدات استدعت النشر الآن، أبرزها:

- مستجد وسبب إجرائي، فالرسالة في مصدرها الجامعي أصبحت  
متداولة ومتاحة للجميع بعد انتهاء فترة الحفظ، وفعلاً تم تداولها كمرجع في  
العديد من الدراسات الأجنبية بصفة خاصة، فأصبح من المنطقي السعي  
لإتاحتها للمحيط الفكري العربي وخصوصاً لأبناء الحراك الإسلامي السني  
والشيعي ولكل المهتمين بهذا الموضوع.

- مستجد وسبب متعلق بواقع تلك التيارات والذي تبدل كثيراً، فجميع  
الحركات المعنية بالدراسة انخرطت منذ فترة بشكل مباشر أو غير مباشر  
بعمليات مراجعة وتقييم لبرامجها وأدائها بشكل ذاتي أو من خلال تفاعلها  
مع ما يطرحه الآخرون حول برامجها ورؤاها من نقد وتحليل.

- مستجد وسبب متصل بالنشاط العلمي المعاصر للباحث، فهو حالياً  
ضمن مؤسسة بحثية تهتم بالدراسات الفكرية التنموية وهي بصدد البدء في  
إصدار عدد من الملفات البحثية والعلمية حول المسارات الفكرية والسياسية  
في المنطقة العربية والإسلامية، مما يجعل هذه الدراسة بحكم إسقاطاتها  
التاريخية تمثل واحدة من هذه الملفات.

والآن لننتقل إلى سؤال ختامي وأخير، وهو: إذا ما كانت الرسالة قد  
توقفت في بحثها عند عام ١٩٨١م وهو زمن بعيد نسبياً، ويوجد فجوة زمنية  
كبيرة لم تتم تغطيتها، وعليه أليس من الأحرى أن يتم تحديثها بمستجدات  
الواقع والحراك الفكري السياسي الكويتي المتعلق بالحركات والتيارات  
الدينية موضوع الرسالة الأصلية وبخاصة أن الفترة الزمنية منذ ذلك التاريخ  
وصولاً للحظة الراهنة قد شهدت زخمًا كبيراً سواء على مستوى الفكر أو  
الممارسة؟

يقيناً إن هذا التساؤل قد أصاب كثيراً من الحقيقة، فالرسالة بحاجة ماسة لرصد وتحليل مستجدات الواقع والفكر والحراك المعاصر يضاف إلى ما تم طرحه بشكلة الأصلي، من خلال الإصرار على الحفاظ على نص الرسالة كوثيقة علمية صدرت في تاريخ وحقبة معينة، وبالتالي فمن حق القارئ أن تتوافر له كما هي في نسختها الأم، فلا يجوز نسخ ما تحويه من رؤى برؤى أخرى جديدة، وخاصة مع استمرار هذه القوى موضوع الدراسة بدور مؤثر على الساحة الكويتية حتى الوقت الراهن، وعليه ارتأى الكاتب ترجمة ونشر هذه الأطروحة باللغة العربية دون أي تغيير في نصها الأصلي.

وقد تردد الباحث بين إضافة فصل خاص عن فترة ما بعد ١٩٨١م إلى وقتنا المعاصر، أو أن يقوم بإفرادها بدراسة مستقلة تستوعب الأحداث والتحديات السياسية والاجتماعية والفكرية؛ فحجم التحولات الأخيرة التي حدثت في المنطقة وللقوى والتيارات الإسلامية المعنية بها الدراسة ما زالت إلى يومنا الحاضر تستحق الرصد والتقييم والتحليل، إلى أن استقر الباحث إلى أنه من الأجدى إفراد هذه الحقبة بدراسة تصدر بصورة مستقلة تتناول الحقبة ١٩٨١ - ٢٠١٧م.

THE INTELLECTUAL AND HISTORICAL DEVELOPMENT OF  
THE ISLAMIC MOVEMENT IN KUWAIT

1950 - 1981

by

ALI FAHED AL-ZUMAI

to the University of Exeter  
as a thesis for the degree of Doctor of Philosophy  
in the Department of Arabic and Islamic Studies  
in the Faculty of Arts

November 1988



## تمهيد

برزت ظاهرة الحركة الإسلامية المعاصرة في أنحاء العالم الإسلامي خلال السنوات الأخيرة، واستفادت في بروزها من العديد من التغيرات الاجتماعية والسياسية في المنطقة، وقد كثرت الكتابات التي تتناول هذه الظاهرة وتجلياتها وتواجدها في بلدان مثل مصر، والسودان، وإيران والعراق؛ بينما لم تحظ منطقة الخليج بنصيب من هذا الاهتمام الدراسي المنهجي، على الرغم من أن الحركة الإسلامية فيه تشكّل واحدة من بين أكثر القوى العامة تأثيراً في المجالات السياسية والاجتماعية في المنطقة.

تمثل دولة الكويت نموذجاً مميزاً لهذه الحالة؛ لوجود الديمقراطية والحريات العامة النسبية في منطقة الخليج العربي، مما يؤكد أهميتها الاجتماعية والسياسية وتجعلها حالة جديرة بالدراسة، لا سيما دراسة ما يتصل بظاهرة بروز الحركة الإسلامية فيها، وتأتي هذه الدراسة لتسد نقصاً ملموساً في مجال البحث العلمي في الحركة الإسلامية في المنطقة، وتحاول أن تسهم في فهم هذه الظاهرة والخلفية التاريخية لبروزها، كان هذا أحد أهم الأسباب لاختيار هذا الموضوع لدراسته لنيل درجة الدكتوراه.

ويرجع السبب في اختيار الفترة الزمنية محل الدراسة الممتدة ما بين عامي: (١٩٥٠ - ١٩٨١م) إلى أنها فترة تأسيس دولة الكويت الحديثة بعد تولي الشيخ عبد الله السالم الصباح مقاليد الحكم؛ ففي هذه الفترة، مكّنت عائدات النفط (الذي بدأ تصديره منذ: ١٩٤٦م) البلد من بناء هياكله الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما شجعت هذه الثروة حركة الهجرة إلى الكويت، والتي شكلت تغييراً مؤثراً ومهماً على المجتمع الكويتي.

شهد عام: (١٩٥٢م)، على وجه الخصوص، تأسيس أول وجود حديث

للحركة الإسلامية في الكويت؛ من خلال إنشاء جمعية الإرشاد الإسلامي، وفي عام: (١٩٨١م) شاركت الحركة الإسلامية في الانتخابات العامة لأول مرة، ونجحت في الوصول إلى مقاعد مجلس الأمة، وقد مثل ذلك الحدث بداية حقبة جديدة في تاريخها، وأعطاهما تأثيراً وقوة في المجالات السياسية والاجتماعية من حياة المجتمع الكويتي.

تنحو الدراسة في هذا الإطار، إلى استعراض وتحليل الأحداث التاريخية ذات الصلة والأثر بهذا الموضوع في الفترة الزمنية المختارة للدراسة، مع الإشارة إلى أحداث تاريخية سابقة لعام: (١٩٥٠م)، أملتها الضرورة لتقديم فهم أفضل لدى القارئ، وتولي الدراسة اهتماماً خاصاً لدور الحركات الإسلامية الرئيسية في التغييرات التي طرأت في حياة المجتمع الكويتي وفقاً لتصوراتها ولوجهة نظرها الإسلامية الخاصة.

اتجه العزم في بداية الدراسة إلى تتبع النشاط التاريخي للحركات الإسلامية السنية والشيعة مجتمعة، مع المقارنة بينها في الفترة التي تتناولها هذه الدراسة بالبحث والتحليل، مع التأكيد على أن هناك أكثر من خمس جماعات أو حركات إسلامية تنشط بشكل متزامن في بعض فترات الدراسة (إضافة إلى اختلاف تواريخ إنشاء الكيانات ومبادئها وتوجهاتها وما يتبع ذلك)؛ فقد تبين أن طريقة التناول هذه غير عملية.

لذا اتجهت الأطروحة بعدها إلى تقسيم الحقبة الزمنية محل الدراسة فترتين تاريخيتين، يخصص لكل منها ثلاثة فصول: يُعنى أحدها ببحث للخلفية التاريخية للكويت، ويُعنى الثاني بدراسة الحركة السنية فيه، كما يهتم الثالث بدراسة الحركة الشيعية، وهكذا تتم دراسة نمو وأبعاد ونشاط كل من الطائفتين مع التحليل والاستنتاج، وقد نتج عن ذلك تقسيم الدراسة إلى ستة فصول يعقبها خاتمة:

**الفصل الأول:** يتناول مقدمة تعرّف بالمجتمع الكويتي وتركز على الحقبة ما بين عامي: (١٩٥٠ - ١٩٦٣م)، ويقدم الفصل في مجمله وصفاً للمشهد الاجتماعي والثقافي والفكري والسياسي خلال هذه الحقبة؛ عبر دراسة التركيبة السكانية والاجتماعية والاقتصادية والطائفية وتجلياتها، إضافة إلى عملية توزيع الثروة بعد ظهور النفط خلال هذه الحقبة، ويحوي هذا الفصل

دراسة للتطور الفكري والثقافي للمجتمع من خلال رصد عملية التعليم، وانتشار المجالات الأدبية والسياسية، وإنشاء الجمعيات والأندية الشعبية بمختلف أشكالها وأغراضها، ويستعرض هذا الفصل النظام السياسي الموجود في هذه الحقبة بمختلف مؤسساته وأنشطته، إضافة إلى الجماعات والحركات السياسية غير الدينية التي ظهرت خلالها.

**الفصل الثاني:** حُصِّصَ لدراسة واستقصاء الحركة الإسلامية السُّنيَّة؛ فيتناول الحراك السُّنيَّ بين عامي: (١٩٥٠ - ١٩٦٣م)؛ حيث يبحث الحركة الوهابية وتأثيرها المحدود في المناطق البدوية، إضافة إلى دور وأثر علماء الدين التقليديين في المجتمع، ويغطي هذا القسم العهد الذهبي لجمعية الإرشاد الإسلامي عندما مثلت الإخوان المسلمين باعتبارها أول حركة إسلامية حديثة على وجه العموم، تجلّى ذلك من خلال بروز الإرشاد خلال الفترة ما بين عامي: (١٩٥٢ - ١٩٥٥م)، ثم التراجع خلال الفترة ما بين عامي: (١٩٥٦ - ١٩٦٠م)؛ ولم يرصد القسم الأول أيّ تأثير لحركات أخرى؛ لعدم وجود ما تجدر الإشارة إليه، ما عدا حزب التحرير الإسلامي في أواخر الخمسينيات، والذي كان يعمل في أوساط غير الكويتيين من السكان، ولم يكن له تأثير على المجتمع الكويتي.

ويتناول **الفصل الثالث** استقصاءً وتتبعًا للوجود الشيعي خلال الحقبة التاريخية نفسها، ويغطي جوانب من عقائدهم لتحقيق فهم أفضل لتطوُّرهم التاريخي، وسلط ضوءًا خاصًا على الهرمية والتراتبية التنظيمية للشيعية، والتفاعل بينهم وبين عموم الشيعة، إضافة إلى شعائرهم وممارساتهم في المساجد والحسينيات، وقدم تعريفًا بالجماعات الشيعية الثلاث: الإخبارية، والشيخية، والأصولية، وسباق ظهورها في المجتمع الكويتي، واحتكاكها - خلال هذه الفترة - الأنشطة الدينية؛ لعدم بروز جماعات شيعية حديثة حتى بداية عقد الستينيات.

بذلك تقدم الفصول الثلاثة الأولى دراسة وصفية لمختلف الحركات وأغراضها ومؤسساتها وتفاعلها مع محيطها الاجتماعي، وتتناول ردود أفعال النظام السياسي والقوى الفكرية والسياسية الأخرى ومواقفها من تلك الحركات، إضافة إلى قياس مدى نجاحها أو فشلها فيما سعت لتحقيقه،

ورصد الآثار التي أفرزتها من خلال تفاعلها في المجتمع .

**الفصل الرابع:** ويقدم خلفية للمجتمع الكويتي في الحقبة الزمنية الممتدة ما بين عامي: (١٩٦٣ - ١٩٨١م)، وكما هو الحال في الفصل الأول، فإن هذا الفصل يبتدئ باستقصاء الوضع الاجتماعي والفكري والسياسي لهذه الفترة؛ من تركيز خاص على زيادة الدخل المالي للدولة، وأثر هذا النمو الاقتصادي على التركيبة الاجتماعية؛ تأثراً بحركة الهجرة البشرية إليها، كما يغطّي التطوُّر في التعليم من خلال افتتاح جامعة الكويت، وانتشار التعليم على كافة المستويات، ويتناول الفصل رصد الزيادة في أعداد اتحادات العمال والجمعيات الثقافية والاجتماعية والمهنية، ويدرس الآثار المهمة لاستحداث مجلس الأمة، وإقرار الدستور على مجمل الحياة السياسية للمجتمع الكويتي، وتتبّعها دراسة لآثار حلّ مجلس الأمة في عام: (١٩٧٦م)، وتعليق الحياة الديمقراطية، والقيود التي فرضت على الحريات العامة، وانعكست آثارها على الصحافة، واتحادات العمال، وجمعيات النفع العام؛ والتي رفعت عند إجراء انتخابات عام: (١٩٨١م).

**الفصل الخامس:** يتناول استقصاء للوجود السُنِّي وتفاعلاته، في الفترة ما بين عامي: (١٩٦٣ - ١٩٨١م)، ويشمل مزيداً من دراسة الحركة الإسلامية منذ الفترة الأولى؛ لا سيما الإخوان المسلمون؛ حيث ظهر بروزها عبر جمعية الإصلاح الاجتماعي، إضافة إلى دراسة المتغيرات الجديدة لجماعة التبليغ والحركة السلفية، ويتتبع الفصل نمو هذه الحركات وتطورها، بالإضافة إلى العلاقات السائدة بين فصائلها، والآثار الفكرية والسياسية والاجتماعية التي انعكست على المجتمع الكويتي بسبب هذا التفاعل.

**الفصل السادس:** ويغطي الفترة التاريخية ما بين عامي: (١٩٦٣ - ١٩٨١م)، ويتناول بحث الوجود الشيعي الممثل في جماعتين هما: حزب الدعوة، والشيرازية، ويتتبع هذا الفصل تطورات وآثار هاتين الجماعتين بنفس المنهجية في المعالجة، مع العناية بدراسة الثورة الإيرانية عام: (١٩٧٩م) ذلك الحدث الذي كان له بالغ الأثر في تطور العلاقات السنية الشيعية، مع دراسة التغيرات التي أعقبتها تلك الثورة في أوساط الحركة الشيعية، وانعكاس ذلك على المجتمع الكويتي بشكل عام.

ويشكّل هذان القسمان دراسة لانتشار الحركات الإسلامية خلال هذه الفترة وتطورها، وعلى الأخص هيمنتها على الحياة الفكرية والسياسية لا سيما في أواخر السبعينيات، كما يظهر أن هذه الفترة شهدت ظاهرة الخلافات الفكرية والسياسية بين هذه الحركات، إضافة إلى انتشار الصراع المذهبي الطائفي.

**الخاتمة:** وتقدم عرضاً إجمالياً لمسيرة التفاعل الاجتماعي والسياسي للحركة الإسلامية في الكويت الذي تناولته فصول الدراسة، مع استخلاص أهمّ النتائج والتوصيات، ومناقشتها بناء على ما انتهت إليه هذه الأطروحة من نتائج.

وقد واجهَ هذا الدراسة صعوباتٌ في بحث ودراسة هذه الفترة لا سيما خلال عقد الخمسينيات؛ لفقد معظم وثائق جمعية الإرشاد وأعداد مجلتها، بالإضافة إلى صعوبة توثيق أخبار وقناعات وعقائد الشيعة.

ولاحقاً في عقدي الستينيات والسبعينيات، مثلت سرّية طرق العمل السائدة لدى الحركات السياسية ومنها الإسلامية العقبة الرئيسة أمام توثيق ما يتصل بأية قضية جادة أو حساسة، مما أحبط همم الباحثين الساعين لدراسة هذا الموضوع، وأجبرهم على قصر دراستهم على الجوانب الفكرية والثقافية دون التطرق إلى الجوانب التاريخية والسياسية العملية.

لهذه الأسباب مجتمعة تعتمد هذه الأطروحة في بعض أجزائها اعتماداً كلياً على المقابلات الشخصية والدراسات الميدانية مع أفراد كانوا مشاركين في هذه الحركات والأحداث، وبعض هؤلاء الأشخاص رفضوا أن تظهر أسماؤهم لأسباب سياسية أو شخصية.

**وأخيراً:** تفتقد الدراسة العديد من المراجع، وبشكل عام الكتب والمجلات، بعض البيانات؛ مثل: رقم العدد، أو سنة النشر، ويعود ذلك إلى إهمال الناشرين مثل هذه البيانات، وليس تقصيراً من الباحث.

واقصر العزو في المراجع على نزر يسير من المجلات والدوريات والكتب التي نشرت خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى المنشورات والمطويات المتوفرة لهذه الحركات.